

دليل لائحة بفواتير المشتريات ومبالغها العائد للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية (ق ٣-٥)

المرجع:

- المادة ٥٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- مرسوم الهيئات الدبلوماسية رقم ٧٢٩٥ تاريخ ٢٦/١/٢٠٠٢.

الهدف:

استرداد الضريبة التي أصابت الأموال والخدمات المخصصة لاستعمالها الرسمي حصريا، أي المستعملة لممارسة مهامها وتنفيذ أعمالها الرسمية.

كيفية الحصول على طلب الإسترداد ق ٣-٥:

تقدم الهيئات المختصة طلب إسترداد الضريبة باسمها على نماذج خاصة معدة لهذه الغاية من قبل الإدارة الضريبية ،
يرفق بطلبات الاسترداد:

- لائحة من الهيئة تفصل المبالغ المطلوب استردادها المتعلقة بالضريبة المدفوعة على الأموال والخدمات المخصصة لاستعمالها الرسمي،
 - لائحة من الأشخاص التابعين للهيئة ومصدقة منها، تفصل المبالغ المطلوب استردادها المتعلقة بالضريبة المدفوعة على الأموال والخدمات المخصصة لاستعمالهم الخاص.
- وترفق بطلب الاسترداد أيضا جميع الوثائق والفواتير الثبوتية المتعلقة بالإسترداد. يتوجب أن تكون هذه الوثائق والفواتير الثبوتية أصلية أو يستعاض عنها بصور مصدق عليها من الهيئة مقدمة الطلب.

رقم النموذج: ق ٣-٥

إسم النموذج: لائحة بفواتير المشتريات ومبالغها العائد للبعثات الدبلوماسية والقنصلية
والمنظمات الدولية (ق ٣-٥)

شرح النموذج:

يحتوي النموذج على فقرتين:

١. **التعريف:** يحدد إسم البعثة/المنظمة، رقم التسجيل، إسم الدبلوماسي، رقم البطاقة الدبلوماسية، المشتريات عن شهر معين من سنة معينة.

٢. **القسم الأول:** خاص بالمعلومات المتعلقة بالفواتير المطلوب إسترداد ضريبتها.

٣. **القسم الثاني:** إسم الشخص الذي ساهم بتحضير النموذج.

القسم الأول: خاص بالمعلومات المتعلقة بالفواتير المطلوب إسترداد ضريبتها.

يحدد في هذا القسم:

- رقم البطاقة الدبلوماسية العائدة للمستفيد أو أي من أفراد عائلته الذين يستفيدون من حقّ الاسترداد في ما يتعلق بالاسترداد للاستعمال الشخصي،
- الفترة الزمنية التي تعود إليها المشتريات،
- رقم الفاتورة وتاريخها وموقعة من صاحب العلاقة (البعثة أو الدبلوماسي)،
- اسم ورقم تسجيل الخاضع للضريبة الذي اكتسبت منه الأموال والخدمات،
- وصف العمليات،
- قيمة العمليات،
- قيمة الضريبة المدفوعة،
- قيمة الضريبة المطلوب استردادها.

القسم الثاني: إسم الشخص الذي ساهم بتحضير النموذج

يحدد في هذا القسم إسم الشخص الذي ساهم بتحضير النموذج وصفته ورقم تسجيله في وزارة المالية في حال وجوده بالإضافة إلى عنوانه بالكامل.